

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 251 @ 42 من - المَجَلَّةُ . إِنَّمَا وَفَاةُ الْمُفْقُودِ حُكْمًا بَعْدَ
إِكْمَالِهِ سِنَّ التَّسْعِينَ يَحْضُلُ بِحُكْمِ الْحَاكِمِ . وَإِلَّا لَا يُعَدُّ
أَنَّهُ تَوُفِّيَ حُكْمًا بِمُجَرَّدِ إِكْمَالِهِ سِنَّ التَّسْعِينَ بِدُونِ حُكْمِ
الْحَاكِمِ . وَحُكْمُ الْحَاكِمِ إِنَّمَا يَكُونُ ضِمْنَ دَعْوَى . كَمَا لَوْ
ادَّعَى وَارِثُ الْمُؤَدَّعِ عَلَى الْمُسْتَوْدَعِ بِقَوْلِهِ : إِنِّي مُوَرِّثِي
أَكْمَلَ سِنَّ التَّسْعِينَ وَوَدَّ يَعْتَهُ مُوَرِّثُهُ لِي فَأَعْطَانِي إِيَّاهَا
وَأَنكَرَ الْمُسْتَوْدَعُ إِكْمَالَ سِنَّ التَّسْعِينَ فَأَثْبَتَ الْوَارِثُ
هَذِهِ الْجِهَةَ يَحْكُمُ الْحَاكِمُ بِمَوْتِ الْمُفْقُودِ وَإِعْطَاءِ الْوَدَّيَّةِ
إِلَى الْمُؤَدَّعِي . وَبَعْدَ أَنْ أَثْبَتَ الْحَاكِمُ وَفَاةَ الْمُفْقُودِ حَقِيقَةً
بِالْبَيِّنَةِ إِذَا ظَهَرَ الْمُفْقُودُ حَيًّا يَكُونُ الْمُوَرِّثُ الْمَرُومُ
مُخَيَّرًا . إِنْ شَاءَ ضَمَّنَ الْوَارِثَ . وَإِنْ شَاءَ ضَمَّنَ الشَّهْوَ
وَإِلَّا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُضَمَّنَ الْمُسْتَوْدَعُ ; لِأَنَّ إِعْطَاءَ
الْمُسْتَوْدَعِ وَالْحَالَةَ هَذِهِ الْوَدَّيَّةِ إِلَى الْوَارِثِ جَائِزٌ بَلْ
وَاجِبٌ بِنَاءً عَلَى حُكْمِ الْحَاكِمِ وَالْجَوَازُ الشَّرْعِيُّ مُتَنَافٍ
لِلضَّمَّانِ بِنَاءً عَلَى الْمَادَّةِ (91) . وَلَكِنْ إِذَا حُكِمَ بِوَفَاةِ
الْمُفْقُودِ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي وَبَعْدَ أَنْ أُعْطِيَ الْوَدَّيَّةُ إِلَى
الْوَارِثِ ظَهَرَ الْمُفْقُودُ حَيًّا يَأْخُذُ مَا كَانَ مُوَجُّودًا عَيْنًا بِيَدِ
الْوَارِثِ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُضَمَّنَهُ مَا هَلَكَ (رِسَالَةُ الْمُفْقُودِ
بِرِيَادَةِ) . - * * * * (الْمَادَّةُ 786) زَفَقَةُ الْوَدَّيَّةِ السَّتِي
تَحْتَاجُ إِلَى زَفَقَةٍ كَالْفَرَسِ وَالْبَقَرَةِ عَائِدَةٍ عَلَى صَاحِبِهَا .
فَإِذَا كَانَ صَاحِبُهَا غَائِبًا يُرَاجِعُ الْمُسْتَوْدَعُ الْحَاكِمَ وَهُوَ
أَيْضًا يَأْمُرُ بِإِجْرَاءِ الصُّورَةِ السَّتِي هِيَ أَصْلَاحُ وَأَنْفَعُ فِي حَقِّ
صَاحِبِ الْوَدَّيَّةِ . مِثْلُ إِنْ كَانَ إِجَارُ الْوَدَّيَّةِ مُمَكِّنًا يُوَجِّرُهَا
الْمُسْتَوْدَعُ بِرَأْيِ الْحَاكِمِ وَيُنْفِقُ مِنْ أَجْرَتِهَا وَيَحْفَظُ
الْفَضْلَ لِلْمُؤَدَّعِ . أَوْ يَبِيعُهَا بِثَمَنِ مِثْلِهَا . وَإِنْ كَانَ
إِجَارُهَا غَيْرَ مُمَكِّنٍ يَبِيعُهَا فِي الْحَالِ بِثَمَنِ مِثْلِهَا أَوْ بَعْدَ
أَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهِهَا مِنْ مَالِ زَفْسِهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَيَطْلُبُ مَصْرَفَ

الثَّلاثَةِ أَيْ يَسَامٍ مِنْ صَاحِبِهَا وَأَمَّامًا إِذَا أُنْفِقَ بِدُونِ إِذْنِ
 الْحَاكِمِ فَلَا يَسْ لَهْ أَنْ يَأْخُذَ مَا أُنْفِقَ مِنْ الْمُودَعِ . تَعُودُ
 نَفَقَةُ الْوَدِيعَةِ السَّتِي تَحْتَاجُ إِلَى نَفَقَةٍ كَالْفَرَسِ وَالْبَقَرَةِ
 عَلَى صَاحِبِهَا أَيْ عَلَى الْمُودَعِ . رَاجِعُ الْمَادَّةِ (88) . وَعَلَى هَذَا
 التَّقْدِيرِ إِذَا هَلَكَتِ الْوَدِيعَةُ لِعَدَمِ انْفِاقِ الْمُسْتَوْدَعِ مِنْ
 مَالِهِ أَوْ لِعَدَمِ تَرْكِ الْمُودَعِ نَفَقَتَهَا لِلْمُسْتَوْدَعِ لَا يَلْزَمُ
 ضَمَانُ عَلَى الْمُسْتَوْدَعِ . وَوَرَدَ فِي كُتُبِ الشَّافِعِيَّةِ أَنَّ
 الْمُسْتَوْدَعَ يُرَاجِعُ الْمُودَعِ أَوْ وَكِيلَهُ لِأَجْلِ النَّفَقَةِ وَيَطْلُبُ
 إعْطَاءَهَا أَوْ اسْتِرْدَادَ الْحَيَوَانِ الْمُودَعِ . وَأَمَّا إِذَا كَانَ
 الْمُودَعُ تَرَكَ النَّفَقَةَ وَلَمْ يُنْفِقِ الْمُسْتَوْدَعُ وَلَمْ يُسَلِّمْ
 الْوَدِيعَةَ إِلَى الْمُودَعِ مَعَ فسخِ عَقْدِ الْوَدِيعَةِ وَهَلَكَتْ بِيَدِهِ
 يَضْمَنُ . إِذَا كَانَ صَاحِبُهَا - هَلُ الْمُقْصُودُ مِنَ الْغَائِبِ هُنَا
 الْمُقْصُودُ أَوْ الشَّخْصُ الْمُوَجُودُ فِي مَسَافَةِ السَّفَرِ كَمَا هُوَ فِي
 الْغَائِبِ الْمَذْكُورِ فِي الْمَادَّةِ (799) أَمْ عَلَى الْإِلَاطِ لِقِ أَمْ
 الشَّخْصُ السَّاكِنُ وَالْمُقِيمُ فِي قَصَبَةٍ وَبِلَادَةٍ غَيْرِ الْبِلَادَةِ
 السَّتِي يُقِيمُ فِيهَا الْمُسْتَوْدَعُ . لَمْ أَطْفَرْ بِهِذِهِ الْمَسْأَلَةِ
 وَتَحْتَاجُ إِلَى تَحَرٍُّ وَتَفْتِيْشٍ - وَيُرَاجِعُ إِذْ ذَاكَ الْمُسْتَوْدَعُ
 الْحَاكِمَ وَعِنْدَ مَا يَطْلُبُ إِذْنًا وَرُخْصَةً لِانْفِاقِ إِذَا أَثْبَتَ
 الْمُسْتَوْدَعُ أَنَّ الْمَالَ الْمَذْكُورَ وَدِيعَةُ بِيَدِهِ وَأَنَّ صَاحِبَهُ
 غَائِبٌ يَأْمُرُ الْحَاكِمَ الْمُسْتَوْدَعُ بِإِجْرَاءِ الصُّورَةِ السَّتِي هِيَ
 أَكْثَرُ نَفْعًا وَصَلَاحًا فِي حَقِّ صَاحِبِ الْوَدِيعَةِ ; لِأَنَّ التَّصَرُّفَ
 عَلَى الرَّعِيَّةِ مَنْوُوطٌ بِالْمَصْلَاحَةِ بِمُوجِبِ الْمَادَّةِ (58) . كَمَا
 لَوْ كَانَتْ الْوَدِيعَةُ شَيْئًا كَالْبَغْلِ